

## مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٣١

الجمعة، ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيرومورتى. . . . . (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي. . . . . السيد نيبينزيا
	إستونيا . . . . . السيد ليباند
	أيرلندا . . . . . السيد فلين
	تونس . . . . . السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين . . . . . السيدة كينغ
	الصين . . . . . السيد داي بينغ
	فرنسا . . . . . السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام . . . . . السيد دانغ
	كينيا . . . . . السيد كيبوينو
	المكسيك . . . . . السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربارا وودارد
	النرويج . . . . . السيد كفالهايم
	النيجر . . . . . السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديلورنتس

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل أفغانستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ليونز.

السيدة ليونز (تكلمت بالإنكليزية): أشعر بالامتنان الكبير لإتاحة الفرصة لعقد هذه الجلسة الاستثنائية بشأن أفغانستان ولتمكيني من تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن أفغانستان تمر الآن بنقطة تحول خطيرة. فأمامها مساران: إما إجراء مفاوضات سلام حقيقية أو حدوث مجموعة من الأزمات المتشابكة بشكل مأساوي: نزاع وحشي يزداد تأججه مقترن بحالة إنسانية حادة وانتهاكات متعاظمة لحقوق الإنسان.

إن الفرصة سانحة اليوم لإظهار التزام مجلس الأمن والمجتمع الإقليمي والدولي الذي يمثله المجلس بالحيولة دون انزلاق أفغانستان إلى حالة كارثية خطيرة لا يكاد يكون لها مثيل، إن وجد، في هذا القرن. وأود أن أؤكد للمجلس أن هذه الكارثة ستكون لها عواقب تتجاوز حدود أفغانستان بكثير. وأرى أنه يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يساعدا في منع حدوث أسوأ السيناريوهات، ولكن

ذلك سيتطلب العمل على أساس من وحدة الصف والتصرف بسرعة. وسيتطلب اتخاذ إجراءات.

فخلال الأسابيع الماضية، دخلت الحرب في أفغانستان مرحلة جديدة أكثر فتكا وأشد تدميرا. وقد حققت حملة حركة طالبان خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه للاستيلاء على المناطق الريفية مكاسب ميدانية كبيرة. وبعد أن عززت مركزها بهذا الشكل، بدأت الحركة في مهاجمة المدن الكبرى. وتتعرض العواصم الإقليمية قندهار وهراة ولشكر كاه على وجه الخصوص لضغوط كبيرة. وتلك محاولة واضحة من حركة طالبان للاستيلاء على المراكز الحضرية بقوة السلاح. والخسائر البشرية الناجمة عن تلك الاستراتيجية محزنة للغاية، والرسالة السياسية التي تبعث بها أكثر إثارة للقلق.

وفيما يتعلق بالخسائر البشرية، أود أن أقدم بعض الأدلة. إن القتال شديد بشكل خاص في لشكر كاه، عاصمة ولاية هلمند. فمذ ٢٨ تموز/يوليه، قبل عشرة أيام فقط، قُتل ما لا يقل عن ١٠٤ مدنيين وأصيب ٤٠٣ آخرون، وفقا لما سجله المستشفىان الرئيسيان. وتتسبب الاشتباكات البرية والغارات الجوية في معظم الأذى الذي يلحق بالمدنيين. وتغلق حركة طالبان جميع الطرق من وإلى المدينة. وأوشكت المستشفيات على بلوغ كامل طاقتها الاستيعابية ولم يعد بإمكانها استقبال المرضى. وتتناقص الإمدادات الغذائية المتاحة في المدينة بسرعة، مما يثير احتمال حدوث نقص حاد في الأغذية في الأيام المقبلة، فضلا عن نقص في الإمدادات الطبية. وفي قندهار، سُجل، منذ بدء الهجوم هناك في ٩ تموز/يوليه، أي قبل شهر، سقوط أكثر من ٤٦٠ ضحية في صفوف المدنيين. وإلى الغرب، في هراة ومحيطها، تلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقارير موثوقة عن وقوع أكثر من ١٣٥ ضحية بين المدنيين منذ أن بدأت حركة طالبان هجماتها. وأود أن أشير بإيجاز سريعا إلى سقوط أكثر من ٠٠٠ ١ ضحية خلال الشهر الماضي وحده في هذه الحالات الثلاث فقط.

وبالإضافة إلى ذلك، تُدمر المنازل والمستشفيات والمحلات التجارية والجسور وغيرها من البنى التحتية. وفي ظل تلك الحالة

ولعل المجلس يذكر أنه كانت هناك توقعات بأن نشهد انخفاضا في أعمال العنف عندما وُقِع الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

ولكن لم يحدث ذلك. وعندما بدأت المحادثات بين الجمهورية الأفغانية وطالبان في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كانت هناك توقعات بأننا سنشهد انخفاضا في العنف. ولكن لم يحدث ذلك. وكانت هناك توقعات بأنه لدى مغادرة القوات الدولية سنشهد انخفاضا في العنف. ولكن لم نر شيئا من ذلك. عوضا عن ذلك، ورغم تنازلات كبيرة قدمت من أجل السلام، شهدنا زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الضحايا المدنيين، مع اليقين من أن المزيد سيسقطون مع استمرار الهجوم على المدن. هناك تناقض صارخ بين النشاط الحاصل في ساحة القتال والجمود الهادئ على طاولة المفاوضات في الدوحة، حيث ينبغي أن نرى العكس - أي الهدوء في ساحة القتال والمشاركة حول طاولة المفاوضات.

لقد ركزت اليوم على الحرب على المدن لأن الطرف الذي كان ملتزما حقا بتسوية تفاوضية لن يخاطر بوقوع هذا العدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين، لأنه يفهم أن عملية المصالحة ستزداد صعوبة كلما ازداد سفك الدماء. كما أنه سيدرك أنه لا يستطيع المخاطرة بتدمير الهياكل الأساسية التي ستكون هناك حاجة ماسة إليها لإعادة بناء البلد حال التوصل إلى اتفاق. وينبغي أن يوضّح للجنة السياسية لحركة طالبان أن الإعفاءات من حظر السفر والبروتوكول الرفيع الذي يُستقبل به ممثلوها في بلدان كثيرة كانت في الواقع مبنية على الالتزام بعملية السلام والتقدم فيها.

وما يقال إنه يحدث في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان يثير قلقنا البالغ أيضا. وتتفطر قلوبنا حين نسمع، على سبيل المثال، تقارير عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والتضييق على وسائل الإعلام. وقد توقفت محطات الإذاعة على وجه الخصوص عن البث. ونسمع أيضا المخاوف التي أعرب عنها العديد من النساء الأفغانيات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد أبدین لنا

العصيبة، لا تزال الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني حاضرين لتقييم الاحتياجات، بطبيعة الحال، وحيثما أمكن تقديم المساعدة إلى الأماكن التي يمكننا الوصول إليها. ولكن تزداد صعوبة تحقيق ذلك.

إن هذه الآن حرب من نوع مختلف، تذكرنا بسورية مؤخرا أو سرايفو في الماضي غير البعيد. فمهاجمة المناطق الحضرية يعني قصد إلحاق أضرار هائلة والتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. ومع ذلك، يبدو أن تهديد المناطق الحضرية الكبيرة قرار استراتيجي اتخذته حركة طالبان، التي قبلت المذبحة التي يُحتمل أن تتجم عن ذلك. وتدافع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية عن تلك المدن، ولكن هذا الدفاع سيسبب بلا شك وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وستسبب حرب المدن أيضا في مأس يومية عندما تتضرر البنية التحتية الأساسية مثل شبكات الكهرباء والمياه. وقد تشكل هذه التكتيكات انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني يمكن مساءلة الأفراد عنه، وربما تصل بسرعة إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتضاف المعاناة الناجمة عن الحرب إلى أزمة إنسانية متأججة بالفعل في ظل حالة الجفاف الشديد التي يعاني منها البلد. والواقع أن ١٨,٥ مليون شخص، أو ما يقرب من نصف سكان البلد، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. غير أنه، في غضون ذلك، تستمر الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، حيث قتل أكثر من ٢٥ عاملا منهم وجرح أكثر من ٦٠ آخرين في الأشهر الستة الأولى فقط من هذا العام.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، تعامل أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم أعضاء المجلس وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع حركة طالبان باعتبارها شريكا محتملا لتحقيق السلام. وأجرينا مناقشات عديدة مع ممثليها السياسيين في الدوحة بهدف إنهاء النزاع والتوصل إلى توافق سياسي حقيقي في الآراء. وقد فعل الكثيرون منا ذلك ببعض التحفظات ولكن بأمل لا يتزعزع من أجل الشعب الأفغاني. وقبلنا ذلك باسم السلام الذي يحتاجه الأفغان العاديون بشدة.

أغسطس (SC/14592) الذي يدين الهجوم على مكتب الأمم المتحدة في هرات، كان موضع تقدير كبير من جانبنا لما أبداه من دعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولكن الأهم من ذلك، هو الدعوة مرة أخرى إلى إنهاء العنف واستئناف عملية سلام مجدية. وهذا التضامن مهم للأفغان. إنهم بحاجة إلى رؤية وسماع المزيد من ذلك بالأفعال والأقوال.

ولكن هناك أيضا العديد من الفرص الهامة في المستقبل القريب حيث يمكن أن تساعد أقوالنا وأفعالنا في وضع حد لهذه الحرب. وفي الأسبوع المقبل، ستعقد اجتماعات في الدوحة لعدد من الممثلين الخاصين للبلدان الرئيسية، بما في ذلك اجتماع للمجموعة الثلاثية الموسعة. ونحن، بالطبع، سنجتمع هنا مرة أخرى في ١٠ أيلول/سبتمبر في جلسة الإحاطة المقرر أن يعقدها مجلس الأمن بانتظام بشأن أفغانستان.

كيف يمكننا الاستفادة من هذه الفرص لمعالجة الوضع المتدهور الذي نواجهه؟

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يصدر بيانا لا لبس فيه بأن الهجمات على المدن يجب أن تتوقف الآن.

ثانيا، ينبغي للبلدان التي تجتمع مع اللجنة السياسية لطالبان أن تصر في تلك الاجتماعات على وقف عام لإطلاق النار واستئناف المفاوضات، وينبغي لها أن تكرر تأكيد موقف مجلس الأمن وموقف المجتمعين الإقليميين والدوليين - المتمثل في عدم الاعتراف بحكومة تفرض بالقوة في أفغانستان.

ثالثا، كما ذكرت من قبل، فإن الإعفاء من حظر السفر المفروض على أعضاء الطالبان موجود من أجل السماح لهم بالسفر لغرض وحيد هو مفاوضات السلام. ومن المقرر تجديد الإعفاء في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأي تمديد آخر يجب أن يستند إلى إحراز تقدم حقيقي بشأن السلام.

رابعا، إذا لم توافق طالبان على وقف إطلاق النار العام الذي يحتاج إليه الأفغان حقا، يجب على المجلس والدول التي تجتمع معهم

تخوفهم من القتل إذا ما عادت طالبان إلى السلطة لمجرد أنهم اشتغلن لدى الحكومة أو منظمة غير حكومية. وهن يخشين ألا يتمكن من الحصول على الخدمات الطبية أو التعليمية. هذه هي الشواغل الحقيقية للأشخاص القريبين من حواف تقدم طالبان.

واسمحوا لي أن أكون واضحا، لأنني أعرف أن طالبان تولي اهتماما أيضا لما نقوله في هذه الاجتماعات - فإننا أبلغ عن تعليقات أعرب عنها لنا مباشرة، وليس حوادث تمكنا من تأكيدها تماما. كما رأينا إنكارا من طالبان. ولكن هذه التقارير التي نتلقاها من الأفغان العاديين في جميع أنحاء البلد متسقة وموحدة وملحة لدرجة أننا ببساطة لا نستطيع انتظار توثيقها قبل عرضها على المجلس. وأود أن أضيف أن هذه المخاوف تؤكد على ما يبدو أيضا الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة أفغانستان. ونتوقع أن تتضاعف أعداد الهجرة غير النظامية والقانونية هذا العام. وهذه الزيادة، منطوقيا، قد تكون إما ردا على احتمال نشوب صراع أكبر أو الرغبة في عدم العيش تحت حكم الطالبان.

وفي حديثي إلى الأفغان، فإن الانطباع الذي لدي الآن هو أن السكان ينتظرون بتخوف غيوما داكنة تحجب المستقبل المشرق الذي كانوا يتصورونه في السابق. ومن الصعب بالنسبة لي أن أصف مزاج الرهبة الذي نواجهه كل يوم. وكما قال لنا أحد الأفغان مؤخرا،

”لم نعد نتحدث عن الحفاظ على التقدم والحقوق التي اكتسبناها، نحن نتحدث عن مجرد البقاء“.

وقالت لنا امرأة أخرى إنها تأسف أحيانا أنها علمت ابنتها، لأن ذلك وضع ابنتها في موقف أكثر هشاشة. بالنسبة لنا جميعا نحن آباء البنات، لا أستطيع التفكير في تعليق أكثر بأسا.

ويواجه الأفغان هذا الظلام القادم بشعور بأن المجتمعات الإقليمية والدولية تتخلى عنهم. وهم يتوقعون مشاركة أكبر بكثير ودعما واضحا من المجلس، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٣ آب/

مجلس الأمن والبعثة الدائمة لأفغانستان على دعوتي لتقديم إحاطة عن النزاع الدائر وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في أفغانستان. وأعلم أن الكثير من الأفغان في جميع أنحاء أفغانستان ينتظرون سماع رسالة ونتائج الجلسة الاستثنائية للمجلس اليوم في الوقت الذي تحترق فيه المدن والقرى الأفغانية في أتون النزاع ويعاني المدنيون من الأذى الجسيم بينما شردت عشرات الآلاف من الأسر.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٩ هذه هي المرة الثالثة التي أتشرف فيها بمخاطبة المجلس. وفي كل مرة تكون الحالة في أفغانستان أكثر حرجاً من ذي قبل. ولم تزد الحالة اليوم إلا إلحاحاً. وكانت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢١ الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين الأفغان منذ أن بدأت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان أعمال التوثيق في عام ٢٠٠٩ حيث قُتل نحو ٦٧٧ ١ مدنياً من بينهم نساء وأطفال وأصيب ٦٤٤ ٣ شخصاً خلال تلك الفترة. وإذا استمرت معدلات العنف الحالية، فإنني أشعر بالحزن إذ أشير إلى أنه ربما يكون هناك سجل جديد مروّع للأذى الذي يعاني منه المدنيون بحلول نهاية هذا العام. ومع سقوط المناطق بل سقوط مدينة إقليمية الآن بيد طالبان أصبح الملايين من الأفغان ينتظرون في رعب لمعرفة ما سيحدث. وتذكر النساء على وجه الخصوص الانتهاكات السابقة والحالية التي ارتكبتها طالبان ضد أشخاصهن وحریاتهن ويخشين ما سيأتي. وكما يعلم المجلس فإن الكثيرين ينضمون إلى صفوف من يحاولون الفرار من شدة العاصفة.

ويعني تقدم طالبان وتصاعد العنف أننا نتحقق يوماً في اللجنة من تفاصيل جرائم الحرب المروعة. وأود أن أقدم ثلاثة أمثلة على عملنا في الأسابيع الأخيرة.

في سبين بولدك، قندهار، تؤكد النتائج التي توصلنا إليها أن الطالبان قد اقتادت وقتلت ما لا يقل عن ٤٠ مدنياً مرتبطين بالحكومة في حملة من عمليات القتل المحددة الهدف خارج نطاق القضاء. وفي أعقاب تقارير وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، فرضت حركة الطالبان قيوداً صارمة وتحقق مع الأشخاص المسافرين من وإلى سبين بولدك للحيلولة دون التوثيق الكامل لتلك الفضائع.

أن تحثهم على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطرون عليها والالتزام بوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية في المناطق المتنازع عليها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الأعضاء أن تسهم في النداء الإنساني من أجل أفغانستان الذي يعاني من نقص شديد في التمويل من أجل أفغانستان، والذي لا يمول حالياً إلا بنسبة ٣٠ في المائة.

خامساً، نحن بحاجة إلى الإبلاغ عن مدبري ومركبي أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤيد البعثة بقوة بذل جهود أكبر من جانب الأمم المتحدة والمجتمعين الإقليمي والدولي لإيجاد سبل لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

سادساً، ينبغي للمجلس أن ينظر بجدية في تزويد الأمم المتحدة بولاية تسمح لها بالقيام - إذا طلب ذلك الطرفان - بدور أكبر في تيسير المفاوضات.

سنجتمع مرة أخرى لمناقشة أفغانستان في غضون ما يزيد قليلاً عن شهر. لكن لا يمكننا الانتظار. وستكون هذه الأسابيع المقبلة حاسمة، ولكنني مقتنع تماماً بأنه مهما حدث في ساحة المعركة - سواء استولت طالبان على مدن إضافية أو ما إذا كانت الحكومة تستعيد الولايات - فإن النتيجة لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة أفغانستان. ونحن، بوصفنا أعضاء في المجتمعين الإقليمي والدولي الممثلين تمثيلاً جيداً هنا في المجلس، يجب أن نضع خلافاتنا جانبا بشأن مسألة أفغانستان وأن نرسل إشارة قوية - ليس في بياناتنا العامة فحسب ولكن أيضاً في اتصالاتنا الثنائية إلى الطرفين - بأنه من الضروري وقف القتال والتفاوض، بهذا الترتيب. وإلا، قد لا يبقى شيء للفوز به.

وأشكر المجلس مرة أخرى على هذه الفرصة. إن شعب أفغانستان مصغون إلينا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ليونز على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أكبر.

**السيدة أكبر (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. أود أن أشكر الهند، رئيسة

العودة إلى الحياة في ظلها قريبا إذا لم يتحول المد ولم تسنح لنا الفرصة لإجراء مفاوضات والمشاركة فيها مشاركة مجدية.

والحالة مثيرة للقلق أيضا فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وحرية التعبير. ومع تعرض وسائل الإعلام لضغوط من كلا الجانبين بسبب النزاع، تغلق وسائل الإعلام المستقلة في مختلف الولايات أبوابها مع سقوط المزيد من الولايات في يد الطالبان. وفي هذا السياق، من المهم أن نؤكد مجددا للحكومة الأفغانية التزاماتها بحماية وسائل الإعلام المستقلة وحرية التعبير وجميع حقوق الإنسان الأساسية. وكما قلت في وقت سابق، إذا استمر العنف، سيحدث ما هو أسوأ من ذلك للأفغان، ومن ثم للمنطقة والعالم.

ولكن العنف لا ينبغي أن يستمر. لا يزال المجلس وأعضاؤه يتمتعون بالنفوذ لوقف سفك دماء الأفغان ومنع وقوع الكوارث. يمكن للمجلس أن ينفذ الأرواح. وسنحتاج إلى أن يستخدم المجلس كامل مجموعة الأدوات والتدخلات السياسية والدبلوماسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان المتاحة له لإنقاذ الأرواح ومنع وقوع المزيد من الفظائع المروعة. ونحضر المجلس والأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان على الاستجابة بمزيد من الاستعجال للنداءات الأفغانية من أجل حماية المدنيين، ووقف إطلاق النار، وإنهاء العنف، وبدء عملية سياسية مجدية وشاملة للجميع.

وفي أعقاب الهجوم المروع على مدرسة للبنات في كابول في ٨ أيار/مايو، دعت اللجنة إلى إنشاء بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في عمليات القتل المستهدف للمدنيين في أفغانستان. وفي تموز/يوليو، حثت منظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، على اتخاذ إجراءات لدعم تلك الدعوة. وأشارت المفوضة السامية في بيانها العلني أمام مجلس حقوق الإنسان إلى تدهور الحالة ودعت إلى إنشاء آلية وقائية. كما أعرب البرلمان الأوروبي عن تأييده. وقد دعت الحكومة الأفغانية الآن إلى عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان وإيفاد بعثة لتقصي الحقائق. ونؤيد ذلك الطلب لإدراك الطابع الملح للحالة واتخاذ إجراء الآن.

وفي مالمستان، بولاية غزني، يمكننا أن نؤكد أن ما لا يقل عن ٢٧ مدنيا قتلوا في عمليات قتل محددة الهدف على أيدي الطالبان. وفي إحدى الحالات، التمس حركة الطالبان مساعدة حارس أعزل لنقل جثث المدنيين ثم قتلت الحارس في محاولة للتخلص من شهود عيان.

وفي الوقت نفسه، في هلمند، وبينما أتكلم أمام المجلس الآن، فإن سكان لشكر كاه عالقون بين هجمات الطالبان والغارات الجوية الحكومية، ويخشون على حياتهم في كل دقيقة ومحرومون من الحصول على حقوقهم الأساسية.

مرة أخرى، وأنا أتكلم أمام المجلس اليوم، فإنني أنعي هجوما آخر على شباب أفغانستان. تم إطلاق النار على داوا خان مينابال، وهو مسؤول حكومي يعمل في مجال الاتصالات ورجل معروف بشعره وروح الدعابة والكرم، في وضع النهار في كابول اليوم. وكان ذلك بمثابة تنكير مخيف لجميع موظفي الحكومة المدنيين، وكذلك للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بتواتر عمليات القتل المحدد الهدف في خضم الحرب المستعرة. كما أنه تنكير قاس يرفض الطالبان الاعتراف بموظفي الحكومة كمدنيين، حيث يواصلون استهدافهم وقتلهم في كابول وقندهار وغزني وفي جميع أنحاء أفغانستان.

وقد أودت الموجة المستمرة من الفظائع بالفعل بأرواح الناس، ونشرت على نطاق واسع حالة من الرعب وعدم اليقين، مما أبعدها أكثر عن إمكانية تحقيق السلام.

وبالإضافة إلى الانتهاكات اليومية لقوانين النزاع، تتعرض مكاسب أفغانستان في مجال حقوق الإنسان للهجوم وتتقلص بسرعة مع اتساع نطاق النزاع. ومن الأمثلة الرئيسية والمثيرة للقلق حقوق النساء والفتيات في المناطق التي استولت عليها الطالبان. فرص وصول المرأة إلى الأسواق والحصول على التعليم والخدمات الصحية الأساسية محدودة وتتقلص. فهي تتعرض للقمع والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لها. فالنساء الأفغانيات في جميع أنحاء أفغانستان إما يعشن من جديد كابوس عهد الطالبان أو يعشن في خوف وصدمة من

وتبرز هذه الجلسة أيضا التزام مجلس الأمن بكفالة تمكن شعب أفغانستان من العيش في سلام وأمن وكرامة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالبيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٣ آب/أغسطس (SC/14592)، الذي أدان الهجوم الإرهابي على مجمع الأمم المتحدة في هرات وزيادة مستوى العنف مؤخرا في البلد. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز على إحاطتها الشاملة وعلى تسليط الضوء على التهديد المنذر بالخطر والقلق الشديد بشأن الحالة في أفغانستان.

لقد اضطررنا إلى طلب عقد هذه الجلسة العاجلة لأن الحالة في أفغانستان أخذت في التدهور بسرعة جراء تصعيد حركة طالبان للعنف مؤخرا وهجماتها العسكرية الوحشية على المدن الرئيسية والمراكز السكانية في عدة ولايات. وفي مخالفة صارخة لاتفاق الدوحة للسلام، والقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، وتوافق الآراء الإقليمي والدولي المتجسد في البيان المشترك للترويكا الموسعة لمؤتمر قلب آسيا الوزاري، شنت طالبان هجمات عسكرية وحشية تسببت بالفعل في موت جماعي ودمار وتشريد وعدم استقرار في أفغانستان وخارجها.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو هجماتها على المدن، بما في ذلك قندهار، وهرات، ولشكر كاه، وغزنة، وپبرغان، وزارانج أمس، كما أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للتو. وأصبح ملايين الأشخاص الآن عرضة للقصف العشوائي والموت والإصابة والدمار والتشريد. ومدننا وهياكلنا الأساسية العامة، التي أعيد بناؤها بدعم من المجلس على مدى العقدين الماضيين، معرضة الآن لمستويات لا يمكن تصورها من تدمير طالبان.

وأفراد حركة طالبان ليسوا وحدهم في هذا العمل الهجمي المتعمد. إذ يساعدهم مقاتلون أجانب من شبكات إرهابية عابرة للحدود الوطنية. وهم معا يهددون السلام والأمن والاستقرار ليس في أفغانستان فحسب، بل في منطقتنا وخارجها أيضا. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نمنعهم من تدمير أفغانستان وتهديد المجتمع الدولي.

ومن أهم الأمور التي ستقدمها بعثة لتقصي الحقائق للشعب الأفغاني العمل كإثبات وقائية وتسهيل الضوء على إلحاح التهديد الذي يتعرض له المدنيون، بما في ذلك قتل الإناث، ومذابح الأقليات الدينية والعرقية، وتهديد تعليم الفتيات، والقتل المستهدف للمدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنه سيبقي الضحايا والمدنيين في مركز الصدارة في وقت تتجه فيه أفغانستان نحو أزمة حقوق إنسان وأزمة إنسانية بعد الانسحاب، مع إثبات الحقائق وتحديد الجناة والحفاظ على الأدلة بغية كفالة المساءلة. ويمكن لبعثة لتقصي الحقائق أيضا أن تقترح سبل انتصاف للضحايا، فضلا عن آليات وقائية فعالة.

لقد لجأنا أنا وعائلتي إلى باكستان عندما كنت طفلة، هربا من الصراع ونظام الطالبان القمعي. وبعد حوالي ٢٤ عاما، يبحث ملايين الأفغان عن سبيل للخروج من أفغانستان لأنهم لا يرون مستقبلا هناك. لا يمكننا أن ننتظر ونشاهد التاريخ وهو يعيد نفسه. أعتذر إذا كانت ملاحظاتي اليوم طويلة أو مكررة أو غير متسقة، إذ أنني أخاطب المجلس وأنا منهكة وفي حالة حداد، آمل أن يحدث التكلم أمام هذا المحفل فرقا في هذه المرة. الأفغان يتابعون، وسط خوف ويأس، ما إذا كان المجلس والمجتمع الدولي سيبدلان كل ما في وسعهما لإحياء أملنا في السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة أكبر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وزير خارجية بلدي، معالي السيد محمد حنيف أتمر، الذي كان يرغب كثيرا في أن يحضر هنا مع الجميع ولكنه لم يتمكن من السفر إلى نيويورك، بسبب المهلة الزمنية القصيرة.

أود أولا أن أهنئ الهند على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشيد بفرنسا على إكمالها فترة ولايتها بنجاح. وأود أيضا أن أشكر حكومات الهند والنرويج وإستونيا، باعتبارها شركيات في الصياغة، وبقية أعضاء مجلس الأمن للاستجابة لطلبنا بتقديم إحاطة للمجلس بشأن التطورات المثيرة للقلق في أفغانستان.

إن صلاتها بالمخدرات والتهرب ونهب مواردنا الطبيعية لم يسبق لها مثيل، ومن يشجعونها ويشاركون في ذلك هم المستفيدون بالطبع. ولذلك، فإن هذه ليست حرباً أهلية، بل حرب شبكات مجرمة وإرهابية خيضة على ظهور الأفغان. والأهم من ذلك أن حركة طالبان لا تزال تتمتع بملاذ آمن وخط إمداد ولوجستيات يمتد إلى آلتها الحربية من باكستان.

وتظهر تقارير مصورة ومقاطع فيديو لمقاتلي حركة طالبان وهم يتجمعون بالقرب من خط دوران لدخول أفغانستان، وفعاليات لجمع التبرعات، ونقل الجثث لدفنها جماعياً، وعلاج الجرحى من أفراد طالبان في المستشفيات الباكستانية، وهي متاحة على نطاق واسع. وهذا ليس انتهاكاً صارخاً لنظام الجزاءات عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) فحسب، بل إنه يؤدي أيضاً إلى مزيد من تآكل الثقة في إقامة علاقة تعاونية مع باكستان لإنهاء الحرب في بلدنا.

وتماشياً مع اتفاق قيادة أفغانستان وباكستان في طشقند في الشهر الماضي، نحث باكستان على المساعدة في إزالة وتفكيك ملاذات طالبان وخطوط إمدادها، وإنشاء آلية مشتركة معنا للرصد والتحقق لجعل مكافحة الإرهاب والجهود الدولية من أجل السلام فعالة وموثوقة. وأود أن أؤكد من جديد أن أفغانستان لا ترغب إلا في إقامة علاقات ودية وتعايش سلمي مع باكستان على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما.

ونشعر بالجزع إزاء التقارير والحوادث التي تفيد بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها حركة طالبان وشركاؤها الإرهابيون الأجانب في نصف مساحة بلدنا تقريباً. ونحن قلقون للغاية بشأن سلامة الناس وأمنهم في المدن التي تتعرض لهجمات حركة طالبان وإزاء الوحشية التي تنتظرهم. ويسرني أن السيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، قد ألفت مزيداً من الضوء على ذلك. ولكن الصور ومقاطع الفيديو الصادمة والمدمية للقلوب التي تبين وحشية حركة طالبان وقسوتها ضد السكان المدنيين والأشخاص المشتبه بعملهم لصالح الحكومة والقوات الدولية تظهر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وهي شنيعة ومقرزة جداً لتوصف في بياني هنا.

لقد اتخذ حجم ونطاق وتوقيت الهجوم العسكري الذي شنته حركة طالبان أبعاد غزو لم يسبق له مثيل في السنوات الثلاثين الماضية من النزاع. ومنذ منتصف نيسان/أبريل، شنت حركة طالبان والجماعات الإرهابية الأجنبية التابعة لها أكثر من ٥٥٠٠ هجوم في ٣١ ولاية من ولايات أفغانستان البالغ عددها ٣٤ ولاية. وقد شنت الهجمات بدعم مباشر من أكثر من ١٠٠٠٠ مقاتل أجنبي يمثلون ٢٠ جماعة، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وجماعة عسكر طيبة، وحركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لأوزبكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي دخلت بلدنا وتقاتل إلى جانب طالبان ضد سكاننا وقوات الأمن.

وهناك أدلة متزايدة على أن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية والحركة الإسلامية لأوزبكستان، اللتين أعلننا ولاءهما لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، قاتلتا إلى جانب طالبان في ولايات فارياب وجوزجان وتخار وبدخشان، حيث يتواجد أفرادهما حالياً مع أسرهم تحت سيطرة حركة طالبان.

إن الصلة بين طالبان وتلك الجماعات الإرهابية عبر الوطنية أقوى اليوم من أي وقت كانت عليه في الآونة الأخيرة. وكما أشار إلى ذلك مرارا فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأ عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، المتعلق بأفغانستان وحركة طالبان، فإن طالبان، خلافاً لالتزاماتها بموجب اتفاق الدوحة، لم تنقطع علاقاتها بالمنظمات الإرهابية الإقليمية والدولية.

والواقع أن هذه الصلات غير منفصمة، لأنها بنيت وترعرعت على أيديولوجية ومصالح وأهداف مشتركة وتزواج تحول إلى هجمات مشتركة ودعم لوجستي ومادي. والآثار المترتبة على السماح لهذه الشبكة بالاستمرار في النمو داخل البلد تنطوي على مخاطر أمنية كبيرة ليس على أفغانستان فحسب، ولكن أيضاً على المنطقة الأوسع نطاقاً وحتى على العالم. إنها تشكل خطراً مشتركاً علينا وتبعث على قلقنا جميعاً. فهذه ليست حركة طالبان في القرن العشرين التي جاءت من المدارس الدينية المعزولة، بل هي مظهر من مظاهر الصلة بين الشبكات الإرهابية العابرة للحدود والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية.



والمستشفيات والجسور وأبراج الاتصالات. وأسفر تدمير طالبان للبنية التحتية العامة والخاصة عن حرمان أكثر من ١٣ مليون شخص من الخدمات العامة وسبب أضرار تزيد قيمتها على ٥٠٠ مليون دولار.

ونحن واثقون من شجاعة ومهنية قوات الدفاع والأمن الوطنية المعنية بالدفاع عن الجمهورية. ويعد ذلك مظهرا من مظاهر قيمنا وتصميمنا على الكفاح من أجل وطننا ومستقبل أطفالنا. لقد شهدنا في الأيام الأخيرة دعما هائلا لقواتنا الأمنية من قبل الأفغان داخل البلد وخارجه. وتحول دفاعنا عن الجمهورية الإسلامية إلى حركة مقاومة وطنية وأعلن شعبنا بصوت عال أنه لا يريد العودة إلى حقبة طالبان المظلمة في التسعينات.

ما زال السلام أشد الاحتياجات إلحاحا للشعب الأفغاني ومطالبه ويعتبر تحقيقه أولوية قصوى للحكومة الأفغانية. تحقيقا لذلك، دعا الرئيس غني طالبان مرارا وتكرارا إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والانخراط في مفاوضات مجدية. ولدعم محادثات السلام عرضت حكومة بلدي خطة للسلام وقدمت تنازلات كبيرة بما في ذلك إطلاق سراح أكثر من ٦ ٠٠٠ سجين عاد معظمهم إلى ساحات القتال. ولكن ما تزال طالبان تحدي وتتجاهل دعوة المجتمع الدولي، لا سيما المجلس، إلى وقف أعمالها العدائية ضد شعبنا والدخول في محادثات سلمية بناءة.

ومع اكتمال مغادرة القوات الأجنبية لأفغانستان تقريبا، فإن ذلك يبين بوضوح أن طالبان وشركاءها الأجانب يقاثلون من أجل السلطة لتحويل بلدنا مرة أخرى إلى ملاذ آمن للإرهاب عبر الوطني الذي سيكون بلا شك تهديدا للمنطقة والمجتمع الدولي.

وفي مواجهة هذا الوضع القائم والمثير للقلق الذي يشهده بلدي، حان الوقت لكي يستخدم المجلس كل الوسائل المتاحة له لإرغام طالبان على إنهاء حملة العنف والإرهاب ضد شعبنا ومنع المزيد من إراقة الدماء وحث الجماعة على العودة إلى المحادثات. ونطلب إلى المجلس استخدام الأدوات القائمة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) للضغط

إن من الممارسات الشائعة في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان: التفجيرات الانتحارية والإعدام بإجراءات موجزة والقتل بالرجم وبتير الأيدي وجلد الأطفال والزواج القسري وتقييد حركة النساء والفتيات. ومن المحزن أن إرهابيي طالبان قتلوا في وقت سابق اليوم أحد أشجع أبنائنا في أفغانستان، السيد داوا خان، الذي كان رئيسا لمركز الإعلام والاتصالات الأفغاني. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع ادعاء طالبان بالاعتدال واحترام القانون الدولي، بل يتناقض مع الشريعة الإسلامية نفسها.

صحيح أن طالبان قد تغيرت، ولكن للأسوأ. وأصبح أعضاء الجماعة أكثر عنفا وقسوة في معاملة السكان المحليين وأكثر تطرفا في تفكيرهم وأكثر ثارا من المتعاطفين مع الحكومة. ولم يدل فرض حكم طالبان الوحشي على أي تغيير إيجابي في الأيديولوجيات التي هيمنت على تفكير ما يسمى بالإمارة الإسلامية في التسعينيات وما يعتنقه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى اليوم.

وأدى مستوى العنف العشوائي لطالبان إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا في البلد بسبب الجفاف والجائحة. ومنذ بدء هجوم عناصرها قُتل أو أصيب أكثر من ٥ ٣٠٠ مدني من بينهم ١ ٩٦٠ امرأة وطفلا بينما شُرد آلاف آخرون. ويزيد ذلك من عبء ما يقرب من ٤,٨ مليون شخص مشرد في البلد وأصبح ١٨,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وربما تزداد هذه الأعداد أضعافا مضاعفة بسهولة إذا استمرت الهجمات على المراكز والمدن السكانية الكبيرة. وبالتالي يجب على المجلس أن يسرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث وضع كارثي. وأدى سقوط ١٠ معابر حدودية بيد طالبان إلى وقف التجارة وارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يزيد من محنة السكان المتضررين من عقود من النزاع.

وسببت هجمات طالبان أيضا خسائر كبيرة للبنية التحتية العامة تقدّر بملايين الدولارات وسنوات من الاستثمارات الإنمائية. ودمرت طالبان خلال هذه الفترة أكثر من ٢٦٠ مبنى عاما بما في ذلك المدارس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نشعر بالفزع لاغتتيال مدير مركز الإعلام والمعلومات في أفغانستان اليوم ونعرب عن تعازينا لأحبائه. ينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجريمة المروعة.

لقد حان الوقت بالفعل للاجتماع اليوم، ونشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السفير إسحاقزاي والسيدة أكبر والممثلة الخاصة ليونز على إحاطاتهم الشاملة، ولا بد لي من القول، إنها تبعث على القلق الشديد.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وهم يواصلون عملهم الشاق والخطير. يدين المجلس الهجوم المؤسف على مكاتب البعثة في هرات في ٣٠ تموز/يوليه. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر الكبيرة والمتزايدة في الأرواح والإصابات والتشريد في جميع أنحاء أفغانستان في الأسابيع الأخيرة.

واسمحوا لي أن أكون واضحا - إن التدهور المقلق للحالة قد حدث إلى حد كبير نتيجة للهجوم العسكري الذي شنته الطالبان على عواصم الولايات، ومؤخرا على ثلاث عواصم إقليمية في غرب البلد وجنوبه. تلك الهجمات غير مقبولة على الإطلاق. ويجب على الطالبان أن تنهي فورا هجومها العسكري الحالي. يجب وقف الانتهاكات التي أفادت تقارير مؤخرا بأن حركة الطالبان ترتكبها، بما في ذلك إعدام المدنيين فيما يسمى بعمليات القتل الانتقامية وإعدام أسرى الحرب. بعض هذه الانتهاكات قد تشكل جرائم حرب ونحن ندين هذه الأعمال إدانة قاطعة.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد من انتهاكات على يد أفراد قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية. لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية إنهاء جميع أشكال العنف وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين

على طالبان للانخراط في محادثات سلام مجدية مع فريق التفاوض الحكومي. ونطلب إلى المجلس أن يضطلع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لوقف هجمات طالبان على المدن والمراكز السكانية الكبيرة.

وفي الوقت الراهن تتعرض مدن هراة ولشكر كاه وقندهار وغزنة ووزارنج وزبرجان الست لهجوم من قبل طالبان وستستهدف مدن أخرى قريبا بما فيها كابل. ونطلب إلى المجلس وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك عقد دورة استثنائية لمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان لتفادي وقوع حالة كارثية من انتهاكات حقوق الإنسان وتشريد السكان المدنيين على نطاق واسع على غرار ما شهدناه في الشرق الأوسط وفي نزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم.

ولدينا فرصة لوقف هذا الآن ونود أن نطلب إلى المجلس والأمين العام تقديم الدعم لمحادثات السلام الجارية في الدوحة والاجتماعات الإقليمية والدولية المزمع عقدها الأسبوع المقبل في الدوحة لتحقيق أهداف منع هجمات طالبان على المدن والتوصل إلى تسوية سياسية ووقف لإطلاق النار.

ونعرب عن تقديرنا ودعمنا لدور المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان، السيد جان أرنو، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديورا ليونز.

أخيرا، ندعو أصدقاءنا وشركائنا إلى دعم خطة حكومتنا الأمنية الجديدة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وحماية المنطقة والمجتمع الدولي من ويلات الإرهاب الدولي.

ختاما، أود أن أعرب عن تقديري للدعم الثابت من أعضاء مجلس الأمن ومواقفهم المبدئية في هذه الأوقات العصيبة التي تعاني فيها أفغانستان. وأمل أن تسهم مناقشات اليوم في جهود السلام الجارية في الدوحة وأن تبعث أيضا برسالة قوية إلى طالبان بشأن تصميم المجلس على مساءلتهم عن التزامهم ووعودهم بإيجاد حل سلمي للنزاع الحالي.

الإنسان على عملهما الشجاع على الرغم من الحالة الراهنة في أفغانستان. كان ما استمعنا إليه اليوم بشأن عمليات القتل المتعمد للمدنيين، بمن فيهم داوا خان مينابال، والخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين أمرا مثيرا للبالغ القلق. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة ليونز على كل ما قامت به من عمل دؤوب، ولا سيما في دعم محادثات السلام والاستجابة الإنسانية. إن الهجمات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة ومجمعاتها، مثل الحادث الذي وقع مؤخرا في هرات، مستهجنة تماما وقد تشكل جرائم حرب، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأرحب أيضا بمشاركة السفير إسحاقزاي، سفير أفغانستان، معنا اليوم.

منذ بدء الهجوم الحالي لحركة الطالبان، ولا سيما الاعتداءات على المراكز السكانية، بلغ عدد القتلى والجرحى المدنيين أعلى مستوى له على الإطلاق، وتحمل الطالبان المسؤولية عن الجزء الأكبر من الخسائر. إن نصف سكان أفغانستان بحاجة الآن إلى المعونة الإنسانية؛ ومع ذلك فإن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية تنقلص، كما أن مقدمي المعونة الإنسانية يتعرضون للقتل بمعدلات مثيرة للقلق. إن هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان، التي تم وصفها بالتفصيل اليوم، هي أزمة من صنع الإنسان وكان من الممكن تفاديها. وتكرر إستونيا الدعوة، ولا سيما لحركة طالبان، إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ الشعب الأفغاني من المزيد من المعاناة التي لا معنى لها. أن الحل السياسي التفاوضي وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى إحلال سلام مستدام في البلد، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المنطقة.

لقد كان مجلس الأمن واضحا في رسائله. ويجب على الطالبان وجمهورية أفغانستان الإسلامية أن ينخرطا بصورة مجدية في عملية سلام شاملة وجامعة في الدوحة. ويجب على الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين. لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، ونحن لا نؤيد استعادة إمارة إسلامية.

وأود أن أؤكد مجددا أن التزام إستونيا تجاه شعب أفغانستان لا يزال ثابتا. ونشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عملية السلام، ونود أن نرى أن نتيجة عملية السلام تحافظ

في وسائط الإعلام أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. يجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن بدون عوائق أمرا حاسما لحماية ومساعدة المحتاجين. ويجب التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولا بديل مقبول عن تسوية سياسية شاملة للجميع وعادلة وواقعية، كما أكد المجلس في بيانه الصحفي الصادر في ٣ آب/أغسطس. نحن جميعا نتشاطر مسؤولية ممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي فعال على الطالبان للدخول في مفاوضات. ويجب أن نوضح أن السعي إلى تحقيق النصر وإنشاء حكومة جديدة بالقوة العسكرية لن يكون مقبولا، وأن أحدا في المجتمع الدولي لن يؤيد هذه الحكومة. وأي حل سياسي يقبله المجتمع الدولي يجب أن يدعم حقوق الإنسان للجميع، ولا سيما النساء والفتيات.

وفي حين أن هناك تكاملا إيجابيا بين الأشكال المختلفة الداعمة لعملية السلام، بما في ذلك اجتماعات الولايات المتحدة وأوروبا وما يعرف بالترويكا الموسعة، فإن تكاتف جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الدولي والإقليمي في شكل واحد لتنسيق الجهود وتوجيه رسائل متوائمة يمكن أيضا أن يحدث فرقا إيجابيا كبيرا. ونشجع العواصم المعنية على التحلي بقدر أكبر من المرونة لجعل ذلك ممكنا.

وختاماً، أود أن أقول إن النزوح تواصل دعم دور قوي للأمم المتحدة. ونرى أن تعيين الأمين العام لمبعوث شخصي لأفغانستان والقضايا الإقليمية خطوة إيجابية. وبينما نقرب من تجديد ولاية البعثة، نتطلع إلى التشاور مع الجميع بشأن الكيفية التي بوسعنا معا من خلالها تمكين الأمم المتحدة من القيام بدور أقوى في دعم سعي الشعب الأفغاني إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

السيد ليباند (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا الخاص للسيدة أكبر واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق

الصحفي للمجلس SC/14592، الذي صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع، وبيان مجموعة الولايات المتحدة - أوروبا الصادر في ٢٣ تموز/يوليه، فليس هناك حل عسكري في أفغانستان، وأن التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية جامعة من خلال عملية يقودها ويتولى زمامها الأفغان هو السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق سلام واستقرار دائمين في البلد. ويجب أن تشمل هذه العملية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية.

ونذكر أيضا بالقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، الذي ينص على أن عدم اتخاذ حركة الطالبان لتدابير للحد بقدر أكبر من العنف، وبذل الجهود الدؤوبة للنهوض بالمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، والكف إجمالا عن القيام بأنشطة تهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان أو دعمها، أمر سيكون له تأثير على استعراض المجلس لحالة الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجين في القائمة المنشأة والمحدثة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

ونحث حركة الطالبان على الوقف الفوري لأعمالها الهجومية، والسعي إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة، والوفاء بالتزاماتها بحماية البنية التحتية الأفغانية والشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفئات والفتيات والضعيفة الأخرى من السكان. كما ندعو حركة الطالبان إلى السماح للمنظمات الإنسانية بمواصلة عملها الحيوي في أفغانستان، لا سيما وأن الشعب الأفغاني يعاني معاناة شديدة من آثار الجفاف ومرض فيروس كورونا، بالإضافة إلى العنف.

وأود أن أؤكد من جديد أننا نعرب عن دعمنا الكامل لعملية سلام جامعة يقودها ويتولى زمامها الأفغان، بمشاركة النساء مشاركة كاملة ومجدية تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة. ويجب أن تستند التسوية السياسية العادلة والدائمة، كحد أدنى، على المبادئ الخمسة التالية: أولاً، الحوكمة الشاملة للجميع؛ ثانياً، حق الأفغان في انتخاب القادة السياسيين؛ ثالثاً، حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والشباب والأقليات؛ رابعاً، الالتزام بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك كفالة ألا تكون أفغانستان مرة أخرى ملاذاً آمناً للإرهابيين

على الحماية الدستورية لحقوق المرأة والأقليات. وسنواصل دعمنا السياسي والمالي، بشرط صون حقوق الإنسان في البلد والحفاظ على الإنجازات الديمقراطية. ويجب أن يكون أي تخفيف أو رفع للجزاءات متماشياً مع القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠). ويتعين على الطالبان أن تبدي أولاً التزاماً موثقاً بالسلام.

وترحب إستونيا أيضاً بما تبذله الدول المجاورة لأفغانستان والقوى الإقليمية من جهود دبلوماسية في الدوحة. ونشجع تكثيف الجهود المنسقة التي تسهم في تحقيق سلام دائم لدعم شعب أفغانستان. إن السلام والاستقرار في أفغانستان سيوفران فرصاً جديدة للتنمية والنمو في المنطقة بأسرها.

**السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكر الممثلة الخاصة ليونز والسيدة شهرزاد أكبر على إحاطتيهما اللتين كانتا مؤثرتين وهامتين للغاية. كما نشكر السفير إسحاقزاي على مشاركته اليوم وعلى تعليقاته.

تدين الولايات المتحدة بشدة تزايد الهجمات العنيفة في أفغانستان، ولا سيما الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي على مجمع هرات التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتفجير الانتحاري الذي استهدف منزل وزير الدفاع الأفغاني بالنيابة، في كابول. ونقدم بخالص مواساتنا وتعازينا للمتضررين من تلك الهجمات الشنيعة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير موثوقة تفيد بوقوع هجمات وأعمال انتقامية ضد المدنيين في مناطق أخرى تسيطر عليها الطالبان.

إن الزيادة المثيرة للقلق في أعمال العنف والإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الهجمات العسكرية الحالية لحركة الطالبان، تبذل بشكل متزايد التقدم الذي أحرزه الشعب الأفغاني في مجالي الديمقراطية وسيادة القانون على مدى السنوات العشرين الماضية. ويجب أن تستمع الطالبان إلى المجتمع الدولي بأننا لن نقبل السيطرة على أفغانستان بالقوة العسكرية أو عودة إمارة طالبان الإسلامية. وإذا اختارت الطالبان ذلك الطريق، ستصبح معزولة ومنبوذة دولياً، الأمر الذي سيدفع البلد بالتأكيد نحو المزيد من العنف والدمار. وتكررا لما ورد في البيان

كما أود اغتنام هذه الفرصة للترحيب بالممثل الدائم لأفغانستان وأشكره على بيانه.

وبعد عقود من الحرب والدمار والخراب، يتوق الشعب الأفغاني اليوم إلى السلام. وهو تطلّع ضاربة جذوره، إذ أظهره الأفغان مرحّبين بكثير من الأمل باستهلال محادثات السلام فيما بين الأطراف الأفغانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ في الدوحة. وللأسف، فإن تلك المحادثات تشهد حالة جمود والأعمال العدائية تحتدم في جميع أنحاء البلد. وتشدّد مجموعة ١+٣ على أن الخيار العسكري لن يفضي إلى حل دائم تقبله جميع الأطراف الأفغانية. ولذلك، ندعو طالبان والحكومة الأفغانية إلى وقف الأعمال العدائية فوراً بغية إعطاء محادثات الدوحة فرصة أفضل للنجاح. وفضلاً ذلك، يجب أن نضع جهودنا الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي للمساعدة على تيسير استئناف مفاوضات السلام فيما بين الأطراف الأفغانية.

وتأسف مجموعة ١+٣ للخسائر في الأرواح والمعاناة التي تكبدها السكان المدنيون نتيجة اندلاع أعمال العنف الأخيرة عقب قرار القوات الدولية مغادرة البلد بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. ومن شأن الحالة الإنسانية الهشة أصلاً أن تزيد سوءاً من جراء نزوح السكان الفارين من القتال الدائر بين طالبان والقوات الحكومية في عدد من ولايات البلد، لا سيما في قندهار وهلمند وهرات.

ونكرر إدانتنا للهجوم الذي استهدف مجمع الأمم المتحدة في هرات في ٣٠ تموز/يوليه. كما ندين الهجمات الانتحارية التي ضربت كابل في ٤ آب/أغسطس وندعو الأطراف المتحاربة إلى ضمان حماية المدنيين، وقبل كل شيء وضع حد للأعمال العدائية ومنح الأولوية للحوار.

وتحتاج أفغانستان الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي بأسره لمساعدتها على اجتياز هذه الفترة الحرجة من تاريخها. ويجب ألا تعود أفغانستان القهقري لتقع في شرك حرب أهلية شاملة تهدد جميع المكاسب الديمقراطية والاجتماعية والإنمائية التي تحققت في السنوات الأخيرة. وإن كان تحقيق السلام يتطلب تسوية

الدوليين؛ وخامساً، التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونؤكد أن الدعم الدولي لأي حكومة مقبلة سيتوقف، جزئياً على الأقل، على التقيد بهذه العناصر الخمسة.

ومن مصلحة جميع جيران أفغانستان تجديد دعمهم لتسوية تفاوضية من شأنها أن تجلب للشعب الأفغاني السلام الذي يستحقه على وجه السرعة، وتنشئ منطقة تنعم بالاستقرار. ونرحب بالدور الذي يقوم به المبعوث الشخصي للأمين العام، جان أرنو، دعماً لذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها الشركاء والحلفاء للحفاظ على العمليات المدنية والدبلوماسية الدولية في أفغانستان. ونحن ممتنون لمن عملوا على تعزيز هذا الدور الحاسم الأهمية. وفيما نواصل انسحابنا العسكري من أفغانستان، نودّ أن يعلم جميع الأفغان، كما ذكر الرئيس بايدن، أننا لا نزال ملتزمين بشراكة قوية مع البلد وشعبه.

أما المساعدة الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة للقوات الأفغانية فمستمرة، على غرار مساعداتنا الإنمائية والإنسانية للشعب الأفغاني. وسنواصل عملنا الدبلوماسي دعماً للسلام. ونحث الأفغان على أن يظلوا حازمين وأن يعلموا أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم. السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ١+٣، وهي تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكينيا والنيجر.

أود، بدايةً، أن أشكر السيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتهما بشأن آخر التطورات في أفغانستان.

وتكرر مجموعة ١+٣ تأكيد دعمها لجهود تحقيق الاستقرار والمساعدات الحميدة المبذولة سعياً إلى إيجاد حل للأزمة الأفغانية، التي ما فتئت تتطور على نحو مقلق بوجه خاص في الآونة الأخيرة.

من انعدام الأمن الغذائي، ومن بينهم نسبة كبيرة من الأطفال. ولذلك، من الأهمية بمكان تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لمعالجة الحالة ودعوة الجهات المانحة إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في إطار الخطة الإنسانية الأفغانية.

وبالمثل، تشعر مجموعة ١+٣ بالقلق إزاء تزايد انعدام الأمن في أفغانستان الذي قد يعوق جهود الحكومة ويصرف انتباهها عن مكافحة جائحة كوفيد-١٩ في وقت تنتشر فيه متحورات أشد عدوى في جميع أنحاء العالم. ونود أن نشدد هنا على أن إيصال اللقاحات وتوزيعها في الوقت المناسب أمر ضروري ومستعجل لحماية السكان الأفغان في هذه الأوقات العصيبة.

وفي الختام، تقترح مجموعة ١+٣ أن نتساءل عما يلي: ما الرسالة التي نبعث بها إذا تخلينا عن أفغانستان في وقت بات فيه البلد على شفا الهاوية؟ ببساطة، فإن التخلي عن أفغانستان لتهدوي مجددا في الفوضى من شأنه أن يبعث بإشارة إلى الإرهابيين والجماعات المتمردة هناك وفي أجزاء أخرى من العالم بأن بوسعها اكتساب الشرعية والظفر بالسلطة باستخدام القوة.

ونعتقد أن مجلس الأمن إذا ما أراد حقا الوفاء بمهمته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي له بذل كل الجهود الممكنة الآن لضمان أن يكف مرتكبو العنف الرئيسيون فورا عن أعمالهم العدائية وأن ينخرطوا بحزم في مساعي التوصل إلى حل سياسي تفاوضي ودائم يشمل الجميع.

**السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** نود الإعراب عن امتناننا للإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة ليونز والسيدة أكبر وللبيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان، السفير غلام م. إسحاقزاي.

وكما سمعنا، فإن الحالة في أفغانستان حرجة. فقد كان للتقدم العسكري الذي أحرزته حركة طالبان مؤخرا أثر خطير جدا على الشعب، إذ جعل أعدادا متزايدة من الأفغان يرغبون في الفرار من بلدهم في وجه مستقبل لا يبعث بصراحة على التفاؤل.

بين الطرفين، يجب أن نضمن ألا تضفي عملية السلام الشرعية على اللجوء إلى التدخلات العسكرية أو الارتباط بمنظمات إرهابية من خلال الاعتراف السياسي.

وإذ ندنو من الذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، نتذكر كيف أزيحت حركة طالبان عن السلطة بسبب دعمها لتنظيم القاعدة. وعلى المجلس الآن أن يعطي الأولوية لوضع حوافز ورسم خطوط حمراء تجبر طالبان على التوقف عن استخدام الإرهاب لتحقيق أغراض سياسية.

ونود التذكير بقرار المجلس فصل قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة عن تلك المفروضة على حركة طالبان ردا على الجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية للتفاوض بشأن عملية سلام مع طالبان وإقامة مصالحة وطنية في أفغانستان. وكان الهدف من ذلك توفير شريان حياة لأعضاء حركة طالبان الذين يرغبون في التخلي عن العنف والنأي بأنفسهم عن تنظيم القاعدة. ولذلك، يجب على المجلس أن يطالب حركة طالبان بقبول مساعي السلام وقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والانخراط في عملية سلام تحول أفغانستان إلى بلد يسوده السلم.

وترحب مجموعة ١+٣ بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة وللترويك الموسعة المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وباكستان، فضلا عن الجهود الدبلوماسية الأخرى التي تبذلها البلدان المجاورة للحد من التوترات من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة، وتدعمها دعماً كاملاً. وفضلا عن ذلك، من المهم التأكيد على أن السعي إلى تحقيق السلام يجب ألا يكون على حساب حقوق الأفغان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأقليات العرقية والدينية الأفغانية.

وفي الوقت الذي يتركز فيه الاهتمام على تدهور الحالة الأمنية، تود مجموعة ١+٣ أيضا أن تبرز أهمية إيجاد حل عاجل ومستدام للأزمة الإنسانية الخطيرة القائمة بالفعل في البلد. فقد أدت آثار عقود من النزاع، مقرونة بآثار تغير المناخ وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، إلى ظهور حالة يعاني فيها أكثر من ثلث السكان الآن

السيد نيبزييا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على أفكارها وآرائها. وتضطلع البعثة في رأينا بدور مهم في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان. وقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به السفير غلام م. إسحاقزاي، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، وإلى تقييمه للوضع. ونتوجه بالشكر أيضا للسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، على إحاطتها.

إن تدهور الحالة في أفغانستان مسألة تثير قلقا متزايدا. وفي ضوء انسحاب القوات الأجنبية، فإن توازن القوى يدعو إلى القلق. وقد تلقينا تقارير مروعة عن تصاعد العنف. والمدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يروحون ضحايا النزاع المستمر بشكل شبه يومي. وقد علمنا اليوم بمقتل رئيس مركز وسائل الإعلام والمعلومات التابع للحكومة. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر وأصدقاء جميع المدنيين الأبرياء الذين قتلوا في أفغانستان.

وقد أسهم عدم الاستقرار السياسي الداخلي خلال السنوات الأخيرة في إدامة التهديد الإرهابي في البلد. وخلال هذه الفترة، شهدت أفغانستان ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، الذي لا تزال هجماته الإرهابية تعصف بالبلد. ويحتفظ المسلحون بخلايا نائمة في الشمال والشرق، ويعززون قدرتهم على زيادة نفوذهم في البلد ونشر أنشطتهم الإرهابية من أفغانستان إلى منطقة آسيا الوسطى. وكذلك فإن إنتاج المخدرات غير المشروعة ينمو بوتيرة قياسية.

ويجب أن يشكل خطر تسلل المقاتلين إلى المنطقة، بما في ذلك تسترهم كلاجئين، شاغلا لجيراننا في آسيا الوسطى. ونحن على اتصال منتظم بجميع دول آسيا الوسطى الخمس. ويجري التعاون الآن أكثر من أي وقت مضى في إطار المنظمات الإقليمية - منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك الفريق العامل المعني بأفغانستان التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والآلية المجددة التابعة لفريق الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان.

وتأسف المكسيك للهجمات المتعمدة التي ارتكبت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في المجال الإنساني، وموظفي الرعاية الصحية، ووسائل الإعلام والأقليات. ولهذا السبب، تلاحظ المكسيك بقلق بالغ حالة الجمود التي يشهدها الحوار فيما بين الأطراف الأفغانية في الدوحة. ونعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لإعطاء زخم جديد لعملية السلام وتشجيع الأطراف على استئناف الحوار.

وستتابع عن كثب نتائج اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة المقرر عقده خلال الأيام المقبلة، وكذلك جهود السيد جان أرنو، المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان والمسائل الإقليمية.

ولا يجوز للمجتمع الدولي بأي حال من الأحوال أن يسمح بضياح المكاسب المحققة خلال العتدين الماضيين. ويجب أن يكون الموقف المشترك واضحا - رفض العودة إلى إمارة إسلامية يمكن أن تشكل مرة أخرى ملاذا للجماعات الإرهابية، ورفض قبول إقليم لا تحترم فيه حقوق النساء والأطفال والأقليات. ويجب أن يقرر جميع الأفغان مستقبل بلدهم بطريقة ديمقراطية وألا يفرض ذلك المستقبل بالقوة من جانب واحد.

وتدرك المكسيك التحديات التي تواجهها الحكومة الأفغانية، التي تدافع عن مشروعها الوطني بعناد. إن قدرة الشعب الأفغاني على الصمود جديرة بالإعجاب، إذ يواصل الكفاح من أجل أفغانستان شاملة وديمقراطية وسلمية في أقصى الظروف. ونسلم بصعوبة إجراء حوار في ظل هذه الظروف غير المواتية، وفي سياق التدهور الأمني الشديد.

وأختتم بياني بالاعتراف بالعمل الدقيق والمعقد التي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأعرب عن تأييدنا للبعثة في جهودها لتنسيق وتيسير المساعدة الإنسانية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال المتضررين من النزاع، ولا سيما التقدم المحرز في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي يجب الحفاظ على منجزاتها في تمكين المرأة الأفغانية.

أولاً، يساورنا قلق عميق إزاء الحالة في الميدان. فقد بلغ العنف والخسائر في صفوف المدنيين أعلى المستويات منذ بداية العام، بينما أظهرت مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية تقدماً محدوداً جداً. ونود أن نكرر موقفنا بعدم إمكانية التوصل إلى حل عسكري للأزمة الحالية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان إلا من خلال تسوية سياسية شاملة ودائمة. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد أن نتوصل الأطراف المعنية إلى وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، بما يضع حداً للعنف المستمر ويهيئ بيئة مواتية لمفاوضات السلام الجارية.

وكذلك ندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة تحيئة خلافاتها جانباً، وبناء الثقة، والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الوقت المناسب، بمشاركة كاملة ومجدية من جانب النساء والشباب الأفغان. ونلاحظ مع التقدير العملية المشتركة التي قام بها الطرفان في ١٨ تموز/ يولييه لتعجيل التعاون الرفيع المستوى من أجل إيجاد حل في الوقت المناسب، ونتطلع إلى رؤية تقدم فعلي.

ثانياً، ندين بشدة الهجمات التي تعرض لها المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال والطلاب والعاملون في المجال الإنساني وموظفو الخدمة المدنية وموظفو الأمم المتحدة طوال الشهر الماضي. فهذه الهجمات غير مقبولة. ونعرب عن عميق تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة أفغانستان وشعبها. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف المعنية القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً، وأن تكف فوراً عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وندين بشدة الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في هرات يوم ٣٠ تموز/ يولييه. ويجب كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومجمعاتها. كما أننا نشاطر القلق إزاء التأثير السلبي المتزايد للنزاع في أفغانستان على الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان. ولذلك، من المهم بنفس القدر منع تفاقم ذلك الأثر والتصدي للتحديات ذات الصلة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للحالة الأفغانية، ولكن نظراً لعدم إحراز أي تقدم على مسار المفاوضات، فإن احتمال انزلاق أفغانستان إلى حرب أهلية شاملة وطويلة الأمد هو، للأسف، احتمال جد حقيقي. ولذلك فإن المهمة الأولى اليوم هي الإسراع في بدء مفاوضات جوهريّة.

وقد بذلت روسيا الكثير من الجهود لبدء عملية المصالحة الوطنية والحوار المباشر بين الأفغان. ونواصل العمل مع الجانبين لتحقيق تلك الغاية. ففي ٢ تموز/ يولييه، عقدنا محادثات في موسكو مع الوفد الأفغاني، برئاسة السيد حمد الله محب، مستشار الأمن القومي لرئيس أفغانستان، وفي يومي ٨ و ٩ تموز/ يولييه، التقينا بوفد من اللجنة السياسية لطالبان. ونحن على ثقة من أن الاجتماع المقبل المقرر عقده في الدوحة يوم ١١ آب/ أغسطس، بحضور اللجنة الثلاثية وبباكستان، سيعطي زخماً إضافياً لعملية السلام.

ونحن مقتنعون بأن توحيد جميع الجهود الدولية والإقليمية قد أصبح أهم من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نبذل ما في وسعنا لإيجاد حلول توفيقية معقولة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأقليات العرقية والدينية. بيد أن الشعب الأفغاني وحده هو الذي يمكنه أن يقرر مسألة التكوين السياسي للبلد في المستقبل. وعلى أية حال، ينبغي توجيه الدعوة إلى جميع الأطراف بمواصلة إبداء المرونة - لا بالأقوال، بل بالأفعال. ونعتقد أن الإصرار على تبادل الاتهامات لن يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

ومن الضروري تحقيق أفغانستان موحدة ومستقرة، خالية من الإرهاب والمخدرات غير المشروعة - لا لصالح الأفغان فقط، بل وكذلك من أجل المنطقة بأسرها. وهو مفتاح التنمية الاقتصادية والازدهار في أفغانستان.

**السيد دانغ (فيبيت نام) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة ديבורا ليونز والسيدة شهرزاد أكبر على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب بحضور الممثل الدائم لأفغانستان وأشكره على بيانه. وأود أن أركز اليوم على أربع نقاط.



على مشاركته هنا اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري للسيدة شهرزاد أكبر على مخاطبتها مجلس الأمن مرة أخرى وعلى كلماتها الرصينة. أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة في أفغانستان بأشد العبارات، بما في ذلك على مجمع الأمم المتحدة في هرات يوم الجمعة الماضي. كما أننا نشرك الآخرين في إدانة اغتيال داوا خان مينابال. وقلوبنا مع عائلات القتلى. ونتمنى للمصابين شفاء عاجلا.

إن ثمة حاجة ملحة حقيقية لمناقشتنا اليوم. وكما شهدت على ذلك بقوة الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز، يتعين على المجلس أن يوحد كلمته ويتعين عليه أن يعمل. ويعاني الشعب الأفغاني من مستويات مدمرة من العنف. إن أفغانستان أخطر بلد في العالم بالنسبة للمدنيين والأطفال منذ عدة سنوات، ولكن تقرير منتصف السنة الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن حماية المدنيين يوثق مستويات قياسية من الخسائر في صفوف المدنيين، كما أبرزت السيدة أكبر أيضا. إن حجم العنف الذي شهدناه مؤخرا ضد المدنيين أمر صادم حقا.

ويجب على حركة طالبان أن تنتهي هجومها العسكري الذي يسبب هذه المعاناة وأن تلتزم بوقف شامل لإطلاق النار وأن تشارك بصورة بناءة في مفاوضات السلام للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة للجميع. وتحظى عملية الدوحة بدعم المجتمع الدولي، وتظل أفضل أمل لنا في تحقيق السلام الذي يطالب به الشعب الأفغاني ويستحقه بوضوح. ونأسف بشدة لعدم مشاركة طالبان في المحادثات على نحو مُجدٍ. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. فالعنف لن يولد إلا العنف؛ ولم نر ذلك في أي مكان أكثر مما شهدناه في أفغانستان.

كما يجب على الجانبين الالتزام ببناء مستقبل أفضل لأفغانستان وإيجاد تسوية تفاوضية تضمن إقامة حكم شامل للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما للنساء والشباب والأقليات؛ والالتزام بالقانون الدولي،

ثالثا، نتشاطر القلق العميق إزاء الحالة الإنسانية التي تزداد ترددا في البلد، والتي وصلت إلى مستوى حرج من انعدام الأمن الغذائي والذي يؤثر على أكثر من ٥٠ في المائة من سكان أفغانستان. وندعو الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة تعزيز مساعداتهم الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان في هذا الصدد لضمان تلبية احتياجاتها المتوقعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة أفغانستان في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة بناء البلد.

ونشيد بالجهود المبذولة لتحسين التنمية الاقتصادية والمساعدة في سبل العيش ونظام الرعاية الصحية في أفغانستان خلال هذه الأوقات العصيبة التي تشهد تفشي جائحة مرض فيروس كورونا. ومنتظر أن نرى المزيد من الدعم للبلد في مكافحته للجائحة، بما في ذلك ما يتعلق بعملية التطعيم. ونشيد أيضا بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركائها على جهودهم المتواصلة لتيسير أنشطة إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر في أفغانستان.

رابعا، سيظل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والشركاء الإقليميين والدوليين حاسما في تعزيز التقدم الملموس في محادثات السلام. ونتطلع إلى نتائج الاجتماع المقبل للترويكا الموسعة الذي سيعقد في الدوحة في ١١ آب/أغسطس. ونود أيضا أن نرى المزيد من التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان والمسائل الإقليمية في دعم عملية السلام.

في الختام، تود فييت نام أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونكرر تأكيد دعمنا لعمل الأمم المتحدة والبعثة والممثل الخاصة للأمين العام ليونز.

**السيد فلين (أيرلندا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ديورا ليونز على إحاطتها المثيرة للقلق الشديد ولكن البالغة الأهمية. وأشكر أيضا السفير غلام م. إسحاقزاي، سفير أفغانستان،

ويزيد تصاعد العنف من عدد المشردين داخليا، كما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام، كما يزيد من حدة التحديات العميقة التي يواجهها أكثر من ١٨ مليون شخص يحتاجون إلى المعونة الإنسانية في أفغانستان، والذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي المدمر وآثار جائحة مرض فيروس كورونا. والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحاجة إلى الحماية وإلى تمكينها من الوصول.

في الختام، أود أن أقول للممثلة الخاصة للأمين العام ليونز إنني أشيد بعمل البعثة في هذه الظروف البالغة الصعوبة. وتلتزم الأمم المتحدة التزاما ثابتا بالصمود وخدمة شعب أفغانستان. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة في الأسابيع المقبلة.

ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نواصل الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان لإيجاد سبيل جماعي وعاجل للمضي قدما، يلي تطلعاته إلى السلام ويحمي حقوقه.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية):** أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في وقت حرج للغاية بالنسبة لأفغانستان. وأشكر ديورا ليونز وشهرزاد أكبر على إحاطتيهما المؤثرتين بشكل خاص. وأرحب أيضا بوجود الممثل الدائم لأفغانستان بين طهرانينا.

تدين فرنسا بأشد العبارات العدد الأخير والمنتزاد من الهجمات التي جعلت الحزن يعم أوساط الأفغان والأمم المتحدة، التي تضرر مجمعها في هرات في الأسبوع الماضي. وقد أُضيف اغتيال رئيس مركز الإعلام والمعلومات التابع للحكومة الأفغانية إلى القائمة الطويلة من الجرائم المقيتة المرتكبة خلال الأسابيع الماضية. واستمعنا إلى السيدة ليونز والسيدة أكبر والممثل الدائم لأفغانستان يتحدثون عن خطورة الحالة.

وكما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة، فإن المستوى الحالي للعنف غير مقبول. ولا يمكن تحقيق السلام في خضم الفوضى والعنف والهمجية. فمع كل هجوم جديد، تضعف فرص السلام. ولذلك، ندعو المسؤولين عن العنف - طالبان - إلى إنهاء هجومهم العسكري ووقف

بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تصبح أفغانستان ملاذا للإرهاب الدولي مرة أخرى أبدا.

ونعلم أنه لكي تتجح عملية السلام في أفغانستان، يجب أن تكون شاملة للجميع وأن يقودها الأفغان ويمسكوا بزمامها. ولتحقيق ذلك، يجب السماح لجميع الأفغان - رجالا ونساء وشبابا وأقليات ومجتمعا مدنيا - بالمشاركة على قدم المساواة وبصورة مجدية في تشكيل مستقبلهم. وتؤيد أيرلندا القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، بشأن أفغانستان. وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، يقوم موقفنا من الدعم الحالي والمستقبلي للحكومة الأفغانية على ضرورة الالتزام بالمبادئ المحددة في إطار الشراكة من أجل أفغانستان لعام ٢٠٢٠.

ونشجع بقوة جيران أفغانستان والدول الإقليمية على دعم الشعب الأفغاني واستخدام نفوذهم لتعزيز السلام الدائم الذي يعود بالنفع على الجميع. ونرحب بمشاركة المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان والمسائل الإقليمية في بناء توافق إقليمي في الآراء.

ولنكن واضحين. يشكل الاستهداف المتعمد للمدنيين جريمة حرب، ويجب أن ينتهي. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. ويجب تقديم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة. ونشاطر المتكلمين الآخرين القلق العميق إزاء حالة حقوق الإنسان المقلقة. لقد شهد العقدان الماضيان ظهور مجتمع مدني أفغاني نابض بالحياة، وهو الآن مهدد بهجمات متعمدة ومثيرة للقلق. وتدين أيرلندا إدانة قاطعة تلك الهجمات التي تستهدف نسيج المجتمع الأفغاني ذاته.

ويهدد العنف والتخويف ضد النساء والفتيات قدرتهن على المشاركة في جميع جوانب المجتمع الأفغاني. ويجب أن يقف مجلس الأمن إلى جانبيه. وستستضيف أيرلندا والمكسيك في هذا الشهر اجتماعا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بشأن أفغانستان لدفع جهود المجلس لمعالجة الحالة التي تواجه المرأة الأفغانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن فرنسا مصممة على السير مع أفغانستان وجميع شركائها على طريق السلام.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشكر الممثلة الخاصة ليونز والسيدة أكبر على إحاطتهما الإعلاميتين. وأرحب بالمثل الدائم لأفغانستان.

أولاً، من الواضح أن الهجوم العسكري لطالبان قد دخل مرحلة جديدة وأكثر خطورة، مع وجود خطر اندلاع حرب أهلية وتبعات ذلك على جيران أفغانستان. وهناك أدلة على إتمام عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وأخذ مسؤولين حكوميين من منازلهم واغتيالهم، بما في ذلك، وبشكل مأساوي، اغتيال داوا خان مينابال يوم أمس، وهو مدير مركز الإعلام والمعلومات في أفغانستان. نحن نعرب عن خالص تعازينا لجميع الأسر المتضررة.

كما نشعر بالقلق إزاء الأدلة على انتهاكات حركة طالبان لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والمرأة، والزواج القسري، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، والهجمات على مباني الأمم المتحدة. إن تلك الأعمال يمكن أن تشكل جرائم حرب وسنعمل مع الشركاء الدوليين لمحاسبة حركة طالبان.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن ألا يترك لدى حركة طالبان أي شكوك في أنه ستكون هناك عواقب على هذه الجماعة إذا استمرت في هذا الهجوم العسكري. فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ومن جانبنا، لن نعتزف المملكة المتحدة بحكومة طالبان تأتي إلى السلطة بالقوة. إذا كانت حركة طالبان تريد السلطة السياسية، فعليها أن تتخرب بشكل مجد في عملية سلام. ونحن واضعون أيضاً بشأن المعايير التي نتوقع من أي حكومة أن تلتزم بها.

وكما أوضح رئيس الوزراء جونسون في ٨ تموز/يوليه، نحن نواصل دعم حكومة جمهورية أفغانستان وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان. ولكن لن تقدم المملكة المتحدة معونة إلى حكومة لا تحترم ولا تدعم حقوق الإنسان،

العنف فورا، كما تعهدوا بذلك. ولن يكون السلام ممكنا دون الالتزام بوقف لإطلاق النار بالفعل لضمان إجراء مناقشات سلمية.

وتُظهر التقارير الأخيرة، ولا سيما تقارير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أثبتت على عملها المتميز حقاً، زيادة في الهجمات على المدنيين وفي مستوى الوحشية. إن حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والبنية التحتية المدنية أولوية مطلقة. وأكرر التأكيد على أنه لا يمكننا أن نسمح للمسؤولين عن تلك الانتهاكات بأن يفلتوا من العقاب. ويجب مساءلتهم عن جرائمهم.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إننا نعرف من المسؤول عن الهمجية - إنه حركة طالبان. لقد قطعت هذه الجماعة التزامات ونتوقع منها أن تحترمها، سواء كان الالتزام بالحد من العنف أو بقطع جميع العلاقات مع الجماعات الإرهابية. وأذكر بأن قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين للتدابير التي فرضتها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) لا يمكن تعديلها إلا في ضوء التزام حقيقي بالسلام من جانب جميع الأشخاص المدرجين في القائمة.

إن ازدياد سوء الحالة يزيد من تعقيد السياق الإنساني المقلق للغاية. ولا يزال أثر جائحة فيروس كورونا، وكذلك الجفاف، محسوساً في أفغانستان. يجب إيلاء الاهتمام لمعاناة الشعب الأفغاني، ويجب تقديم المساعدة. ولتحقيق هذه الغاية يجب ضمان وصول العاملين في المجالين الطبي والإنساني إلى جميع المحتاجين، وكذلك حمايتهم واحترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحرية الصحافة هو أمر غير قابل للتفاوض.

أخيراً، أود التذكير بأنه لا يمكن إحلال السلام الدائم بدون احترام شروط معينة. فيجب أن تجري المحادثات في بيئة هادئة وتسودها الثقة، بحضور جميع المعنيين وعلى أساس المكاسب الديمقراطية التي تحققت في السنوات العشرين الماضية. وللمرأة على وجه الخصوص مكانها في هذه العملية، ونتوقع من جميع أشكال التفاوض التي تُعقد أن تسمح بالمشاركة الكاملة لها.

وتدين الصين الهجمات العنيفة على المدنيين والبنية التحتية المدنية وتدعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى ممارسة ضبط النفس ووقف المواجهة العسكرية والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وينبغي للقوات الأجنبية أن تتشاور بصورة كاملة مع الحكومة الأفغانية بشأن ترتيبات ما بعد الانسحاب لضمان انتقال سلس ومسؤول في أفغانستان. وينبغي لهذه القوات أن تكون أكثر شفافية مع بلدان المنطقة وأن تتجنب ترك مجموعة من المشاكل وراءها. وقد أعربت الولايات المتحدة مؤخرا عن اعتزامها مساعدة أفغانستان في الحفاظ على الاستقرار. نأمل أن تتمكن من الوفاء بجديّة بهذا الالتزام وأن تكثف جهودها.

ثانيا، يجب أن نعمل معا للمساعدة على دفع عملية السلام والمصالحة في أفغانستان قدما. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما في أفغانستان. ولا ينبغي إنشاء حكومة في أفغانستان بالقوة. وترحب الصين باستئناف الحوار مؤخرا بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في الدوحة وبالاتفاق على مواصلة المحادثات الرفيعة المستوى وتسريع عملية التفاوض. نأمل أن يتمكن الطرفان من إبداء المرونة، والبحث عن أرضية مشتركة، مع إدارة الخلافات، ووضع خارطة طريق وجدول زمني للمصالحة في أقرب وقت ممكن.

ونتطلع إلى إعادة ميلاد أفغانستان وإقامة هيكل سياسي واسع وشامل للجميع، سعيا إلى انتهاج سياسة إسلامية معتدلة وثابتة، مع الالتزام بالعلاقات الودية مع جميع البلدان المجاورة. والصين على استعداد لاستضافة الحوار والمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، في الوقت المناسب، من أجل دعم وتيسير عملية السلام والمصالحة في أفغانستان.

ثالثا، يجب أن نمنع القوى الإرهابية من أن تزداد قوة. لا يزال الإرهاب يشكل تحديا خطيرا لأفغانستان وبلدان المنطقة. فالمنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس، مثل حركة الدولة الإسلامية وحركة القاعدة وحركة تركستان الشرقية الإسلامية وحركة طالبان الباكستانية، مستمرة في شن هجمات إرهابية متكررة في أفغانستان.

بما في ذلك حقوق المرأة وجماعات الأقليات. ينبغي لحركة طالبان أن تفهم ذلك. كما نذكّر بالقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) الذي وافق عليه المجلس، والذي ينص على أن أي تخفيف للجزاءات سيتوقف على بذل طالبان لجهود متواصلة من أجل تبني السلام.

وإزاء هذه الخلفية، فإن فرصة إخراج محادثات السلام من مأزقها في الدوحة، في الأسبوع المقبل، هي فرصة بالغة الأهمية. إننا نشجع جميع الأطراف، بما فيها حركة طالبان وحكومة أفغانستان والأطراف الأخرى والجيران والمجتمع الدولي، على المشاركة في البحث عن السلام الذي تقوده وتملكه أفغانستان، وعلى دعمه بحسن نية. وثمة دور داعم هام لجيران أفغانستان والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها يؤديه في هذه العملية، وكذلك بالنسبة للمجلس.

**السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها الإعلامية. وقد استمعت باهتمام إلى السيدة أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وأرحب أيضا بالسفير إسحاقزاي، الممثل الدائم لأفغانستان، وأشكره على بيانه.

إن أفغانستان تقف عند منعطف تاريخي من الحرب والسلام. فمع الانسحاب المتسرع لقوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، شهدت أفغانستان تصعيدا في العنف، وعددا متزايدا من الضحايا المدنيين، وحالة أمنية أشد حدة. لقد تسبب عقدان من الحرب في أفغانستان في مقتل عشرات الآلاف من المدنيين وتشريد عشرات الملايين. ومع ذلك، ظل السلام بعيد المنال. وأثبتت الوقائع مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في أفغانستان. إن أي تدخل خارجي في أفغانستان محكوم عليه بالفشل.

وفي ضوء الوضع الراهن، تعتقد الصين أن هناك ثلاث مهام ملحة.

أولا، يجب أن نمنع القتال الواسع النطاق والحرب الأهلية الشاملة. إن أكبر تطلعات الشعب الأفغاني هي وقف الأعمال القتالية وإحلال السلام. وتشاطر بلدان المنطقة والمجتمع الدولي تلك التطلعات أيضا.

يوليه، وتدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي وحماية سلامة الأمم المتحدة وأمنها.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر مبكرا في شكل الحضور المستقبلي للأمم المتحدة في أفغانستان، ويتخذ الترتيبات المناسبة في ذلك الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ديورا ليونز، على إحاطتها المفصلة، كما أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على البيان الذي أدلى به والسيدة شهرزاد أكبر على إحاطتها.

بوصفنا جارا لأفغانستان، تثير الحالة الراهنة السائدة في البلد قلقنا البالغ. فليس هناك أي دلالة على انحسار أعمال العنف. وتوضح التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن الخسائر في صفوف المدنيين وعمليات القتل المستهدف قد بلغت مستويات قياسية. وقد استهدفت تلك العمليات الأقليات الدينية والعرقية والطالبات وقوات الأمن الأفغانية والعلماء والنساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية والصحفيين والناشطين في مجال الحقوق المدنية، والشباب.

وكما رأينا مؤخرا، لم يسلم حتى مجمع الأمم المتحدة من تلك الهجمات. وتعرض مقر إقامة وزير الدفاع الأفغاني للهجوم. وقُتل صحفي هندي أثناء نقله للأخبار. ولا يزال القتال مستمرا في هلمند وهرات وأماكن أخرى. وقُتل أكثر من ١٠٠ مدني أفغاني بلا رحمة في سبين بولدك.

ويشكّل هذا التدهور السريع للحالة الأمنية في أفغانستان تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين. ولذلك فقد أن الأوان للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يقيّم الحالة ويتخذ قرارا بشأن الإجراءات التي من شأنها أن تساعد في التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار وكفالة وقف فوري لأعمال العنف. وأي شيء دون ذلك سيشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين.

يجب ألا يسمح المجتمع الدولي بأن تصبح أفغانستان مرة أخرى مكانا يتجمع فيه الإرهابيون، وينبغي أن يواصل دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. وينبغي لحركة طالبان أن تحدد السلام هدفا لها وأن تتفصل تماما عن المنظمات الإرهابية. وينبغي لجميع البلدان أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وأن تعزز التعاون وأن تكافح الإرهاب بشكل مشترك.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم المبدأ الذي تقوده وتملكه أفغانستان، وأن يعزز جهود التنسيق، وأن يسهم بطاقة إيجابية في عملية السلام والمصالحة الأفغانية. وستواصل الصين التنسيق الوثيق مع جميع الأطراف ذات الصلة، وذلك من خلال المجموعة الثلاثية المؤلفة من الممثلين الخاصين للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون من أجل تعزيز أوجه التآزر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تنمية أفغانستان وإعادة إعمارها ويساعد البلد في مواصلة التعاون الإقليمي وبناء قدرته على التواصل وتعزيز قدراته المستقلة على تحقيق التنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقي بالتزاماتها وتواصل تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية إلى أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة العاجلة اللازمة لمكافحة الجائحة. وقد دعمت الصين الحكومة الأفغانية بنشاط في مكافحة الجائحة، فقد وصلت إلى كابول منذ وقت ليس ببعيد ٧٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا وأجهزة تنفس صناعي وأجهزة تخدير وغيرها من الإمدادات الطبية. وسنقدم مليون جرعة إضافية من اللقاح في المستقبل القريب.

وتقدر الصين الدور المهم الذي تضطلع به الممثلة الخاصة ليونز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم السلام والمصالحة وإعادة بناء الاقتصاد في أفغانستان. وتعمل البعثة في بيئة صعبة جدا في ظل الظروف الراهنة. وتدين الصين بشدة الهجوم الذي استهدف مجمع الأمم المتحدة في هرات في ٣٠ تموز/

ونؤيد الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وندعو الأمين العام إلى أخذ زمام المبادرة نحو إيجاد حل دائم وثابت. ونرحب بأي خطوة نحو التوصل لتسوية سياسية حقيقية تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. ويتمثل السبيل الوحيد للمضي قدما في المفاوضات التي ستوفر حلا وسطا مقبولا ضمن إطار عملية الدوحة وصيغة موسكو للمشاورات وعملية قلب آسيا - اسطنبول.

وسعيا لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان، يجب تفكيك الملاذات والملاجئ الآمنة للإرهابيين في المنطقة على الفور وتعطيل سلاسل إمدادهم. وينبغي التأكد من عدم تعرض جيران أفغانستان والمنطقة لتهديد الإرهاب أو النزعة الانفصالية أو التطرف. ولا بد من عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن الأهمية بنفس القدر كفالة عدم استخدام الجماعات الإرهابية أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد آخر أو مهاجمته. ويجب محاسبة من يقدمون الدعم المادي والمالي للكيانات الإرهابية.

ويجب علينا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن نكفل الحفاظ على التزاماتنا تجاه أفغانستان، بما في ذلك تجاه مؤسساتها المختلفة. ومن جانب الهند، سواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان لكفالة استعادتها للسلام والاستقرار من خلال عملية ديمقراطية تتسم بالشفافية، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان والمنطقة. وسواصل تقديم كل الدعم لأفغانستان في تحقيق تطلعاتها إلى مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر يخلو من الإرهاب ويكفل تعزيز حقوق ومصالح جميع قطاعات المجتمع الأفغاني وحمايتها.

وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وسأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

وأود أن أذكر هنا بما قاله وزيرنا للشؤون الخارجية للمجلس في حزيران/يونيه (انظر S/2021/601)، وهو أن تحقيق السلام الدائم في أفغانستان يتطلب سلاما حقيقيا مزدوجا، أي السلام داخل أفغانستان والسلام حول أفغانستان. ويتطلب ذلك مواءمة مصالح الجميع، داخل البلد وحوله على حد سواء. وما فتئت الهند تؤيد جميع الجهود المبذولة للتعجيل بالحوار بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، بما في ذلك المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

وإذا أُريد لعملية السلام أن تتجح، فمن الضروري كفالة مشاركة حركة طالبان في المفاوضات بحسن نية وأن تتجنب طريق العنف وتقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية وتلتزم التزاما كاملا بالتوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن استخدام العنف والتهديد العسكري لتعزيز الموقف التفاوضي. ويتحتم تقديم دليل ملموس على ذلك الالتزام.

وتود الهند أن ترى أفغانستان مستقلة وسلمية وذات سيادة وديمقراطية ومستقرة ومزدهرة. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا لعملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويتولون زمامها وتخضع لسيطرتهم. ويجب أن يكفل أي ترتيب أو تسوية على الصعيد السياسي في أفغانستان حماية مكاسب العقدين الماضيين وعدم التراجع للوراء. فتلك المكاسب غير قابلة للتفاوض. وعليه، ينبغي لتلك التسوية أو ذلك الترتيب أن يحافظا على الإطار الديمقراطي الدستوري ويكفلا حماية حقوق المرأة والطفل والأقليات.

وأي نظام يفنقر إلى الشرعية في أفغانستان سيجد صعوبة في حشد المساعدة الإنسانية والإنمائية التي تمس الحاجة إليها من الجهات المانحة الدولية. ولا نستطيع نحن، أعضاء المجتمع الدولي، تحمل عودة عقارب الساعة إلى الوراء. فلا يمكن أن يكون مستقبل أفغانستان هو ماضيها.